

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(للفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

أولاً - مقدمة

١ - يرد في هذا التقرير بيان الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ والممددة في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٦٠٥ (٢٠٠٥)، المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض استمر وقف إطلاق النار سارياً في القطاع الإسرائيلي/السوري وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك هادئة بوجه عام ما عدا منطقة مزارع شبعا (المنطقة ٦) التي شهدت نشاطاً ناشئاً من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان جرى بيانه في تقاريري المتعلقة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٣ - وأشرفت قوة فض الاشتباك على المنطقة الفاصلة من خلال مواقع ودوريات ثابتة لكفالة إبعاد القوات العسكرية لأي من الطرفين عن هذه المنطقة. واضطلعت القوة أيضاً بعمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات في المناطق الخاضعة للتحديدات. وكان ضباط الاتصال من الطرف المعني يرافقون أفرقة التفتيش. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرضاً بعض القيود على حرية تحرك القوة. وفضلاً عن ذلك واصل موظفو الجمارك الإسرائيليون



أعمالهم في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٤ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة، وخلال فترة الأشهر الستة الماضية ساعدت القوة على عبور ٤٨٠ طالباً و ٤٨٨ حاجاً، ووفرت الحماية في حفل زفاف. وأشرفت القوة أيضاً على تسليم صبي سوري كان قد عبر خط وقف إطلاق النار. وفي حدود الإمكانيات المتاحة قُدم، لدى الطلب، العلاج الطبي إلى السكان المحليين.

٥ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكل خطراً يهدد أفراد القوة والسكان المحليين. ويزداد هذا الخطر بالنظر إلى عُمر هذه الألغام وتدهور ما بها من مواد متفجرة. وأشرفت القوة، بناء على طلب حكومة الجمهورية العربية السورية، على أعمال إزالة الألغام التي نفذتها شركة سورية مدنية لإزالة الألغام. كما ظلت القوة على استعداد لدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما تضطلع به بين السكان المدنيين من أنشطة التوعية المتصلة بالألغام.

٦ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية في كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقد تعاون الجانبان بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٧ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ١٠٤٧ جندياً هم من بولندا (٣٥٥ جندياً) وسلوفاكيا (٩٥ جندياً) وكندا (١٨٥ جندياً) والنمسا (٣٨٠ جندياً) ونيبال (جنديان) واليابان (٣٠ جندياً). واستعين بما مجموعه ١٩ من عناصر الدعم الوطنية، كندا (٤ عناصر) واليابان (١٥ عنصراً). وبالإضافة إلى ذلك ساعد ٧٩ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القوة على تنفيذ مهامها. وقد أوشكت على الاكتمال الآن جميع العناصر الرئيسية من برنامج تحديث مرافق قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، الذي يجري كل ثلاث سنوات. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين حالة انتشار القوة.

ثالثاً - الجوانب المالية

٨ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٣٠٦/٥٩، مبلغاً قدره ٤١,٥ مليون دولار، بما يعادل معدلاً شهرياً قدره ٣,٥ مليون دولار، للإفناق على قوة فض الاشتباك في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد

ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، على النحو الموصى به في الفقرة ١٣ أدناه، فإن تكلفة استمرار القوة سوف تقتصر على المبالغ التي اعتمدها الجمعية.

٩ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة الممتدة من تاريخ إنشائها حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ما مقداره ٢٢,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام حتى التاريخ نفسه ٢١٧ ٢ مليون دولار.

رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٠ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ١٦٠٥ (٢٠٠٥) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أهاب أيضا بالطرفين المعنيين تنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) فورا، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريرا عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة تنفيذا لذلك القرار. وقد تناول تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/60/258) المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٣٢/٥٩ و ٣٣/٥٩ مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط ولا سيما الجهود المبذولة على شتى الصُّعد لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامسا - ملاحظات

١١ - ظلت الحالة في القطاع الإسرائيلي/السوري هادئة عموماً. وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ كي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن، والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المُبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهامها بشكل فعّال بالتعاون مع الطرفين.

١٢ - بيد أن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بدرجة عالية من التوتر ومن المحتمل أن تظل كذلك ريثما يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهودا حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها بُغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٣ - في ظل الظروف السائدة أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح كما أعربت حكومة إسرائيل أيضا عن موافقتها على ذلك.

١٤ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية أرى لزاما علي أن أسترعي الانتباه إلى النقص في تمويل القوة. فالاشتراكات المقررة غير المسددة تبلغ حوالي ٢٢,٧ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة وأناشد الدول الأعضاء تسديد اشتراكاتها المقررة فورا وبالكامل وتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٥ - وفي الختام، أود أن أشيد باللواء بالاناندا شارما وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. لقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. كما أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تزود هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمراقبين عسكريين مكلفين بالعمل في هذه القوة.

